الفصل السابع

اعتقال من داخل مكتبى

فى الوقت الذى كنت فيه منهمكًا ـ مع الأستاذ كمال فهمى ـ فى وضع تصوراتنا بشأن أول مشروع معلوماتى قومى فى مجال الإدارة الحكومية، كانت «إسرائيل» توشك أن تشارك لأول مرة فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة المزمع تنظيمه فى يناير وفبراير من عام ١٩٨٥.

ولأننى ومئات الآلاف غيرى من المعارضين بشدة لأى شكل من أشكال «التطبيع» فى العلاقات بيننا وإسرائيل، فقد كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق من أجل منع هذه المناسبة وتعكيرها على نظام «الرئيس مبارك» وإسرائيل معًا.

وهكذا كانت الاتصالات تجرى بين الرفاق والزملاء، من أجل التجهيز لاحتشاد واسع داخل معرض الكتاب فى مدينة نصر، وتنفيذ تظاهرة ضخمة تعارض هذه المشاركة الإسرائيلية، وتدفع الناس دفعًا إلى الانفضاض عن هذا المعرض.

بيد أن عيون الآمن وآذانه وقبضته كانت أسرع من الكثيرين منا، فقد بدأت أجهزة الأمن حملة مداهمات واعتقالات واسعة النطاق فجر اليوم الأول المقرر لافتتاح المعرض، وضمت القائمة العشرات من الاسماء الذين تصورتهم أجهزة الأمن، المسئولين عن هذا التحرك، أو عناصره النشطة على الأقل، ولم تكن تصوراتهم دقيقة أو صحيحة فى الكثير من الحالات.

وضمن تلك الاسماء، ورد اسمى فى مقدمة الصفوف، ذهبوا فجرًا إلى منزل أسرتى بحى الخليفة فلم يجدونى بالطبع، ثم ذهبوا إلى هيئة الرقابة على التأمين التى كنت أعمل بها، ونقلت منها منذ عدة شهور، فلم يعثروا علىَّ، ولكن أحدهم هناك، قد أخبرهم بأمر نقلى إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، فخرجوا مهرولين بسياراتهم إلى مدينة نصر، وهناك دخلوا إلى المبنى، مباشرة إلى مكتب مدير أمن الجهاز (السيد سمير المهداوى)، واطمأنوا إلى وجودى فعلًا بين العاملين بالجهاز، وأننى متواجد فعلًا فى هذا الوقت فى مكتبى بمركز المعلومات بالطابق الرابع.

ذهب أحد ضباط أمن الدولة بصحبة مدير أمن الجهاز إلى (د. حسين رمزى كاظم) وكيل أول الجهاز والمشرف على إدارة الأمن بالجهاز، لتعريفه بطبيعة مهمته التى تتمثل فى القبض علىَّ، فطلب منهم أن يقوموا بذلك دون ضجيج، ودون أن يشعر الموظفون، وكلف مدير إدارة الأمن بالجهاز أن يتولى استدعائى بواسطة الهاتف دون أن يصرح بالهدف من ذلك، وهناك يتم القبض علىَّ، وهذا ما حدث بالضبط.

رن جرس الهاتف بجوار مكتبى، وكان السيد «سمير المهداوى» مدير إدارة الأمن ـ هو المتصل على الجانب الآخر، وطلب منى النزول إلى مكتبه لأمر عاجل. انتابنى إحساس غامض بعدم الارتياح، خاصة وأنه لم يكن لى سابق اتصال مع أفراد إدارة الأمن ولا مديره من أى نوع، ولم يكن من مناص سوى تلبية الدعوة الغامضة، وبمجرد دخولى إلى شقة «مكتبه» وجدت نفسى محاطًا بعدد من الرجال، وأدركت على الفور أنهم من «مباحث أمن الدولة». قدم أحدهم نفسه إلىَّ، وأبرز بطاقته، وكذلك أمر نيابة أمن الدولة بضبطى وإحضارى، وهكذا كنا، أشار إلىَّ بركوب المقعد الخلفى فى إحدى السيارات المنتظرة فى بهو الجهاز، وبجوارى جلس عنصرين من المباحث، وبجوار السائق جلس الضابط المسئول عن المأمورية.

نزل الخبر على الأستاذ «أحمد كمال فهمى» بعد أن أخطره مدير إدارة الأمن بالجهاز، نزول الصاعقة، حزن الرجل ـ وإن كان لا يستطيع عمل شىء ـ وعلى الفور دارت عجلة الغباء الإدارى، فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الذى يفترض فيه أن يكون الأحرص فى تطبيق أحكام القانون فى البلاد، فصدر قرار إدارى بوقفى عن العمل من تاريخ القبض علىَّ، ووقف صرف مرتبى كاملًا ! بينما ينص القانون بصريح نصوصه على وقف العامل عن العمل وصرف نصف مرتبه لحين البت فى القضية، أو خروجه من الحبس أيهما أقرب.

ما بين غباء جهاز «مباحث أمن الدولة» الذى ضل طريقه إلىّ على مدى أكثر من ثمانى سنوات (١٩٧٧ـ ١٩٨٥)، وغباء جهاز التنظيم والإدارة الذى يفترض أنه يتوافر لديه عشرات من الكوادر القانونية المؤهلة، وجدت نفسى محاصرًا ومخنوقًا.

فى صباح اليوم التالى، خرجت عناوين الصحف الحكومية الثلاث (الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية) متطابقة تمامًا، ودارت حول ضبط تنظيم شيوعى تروتسكى على صلة بجهات أجنبية، ووضعت فيه كل الاتهامات والمضبوطات المفبركة التى اعتاد جهاز مباحث أمن الدولة إعدادها وتوزيعها على الصحف الحكومية، ومن كان يقرأ هذه العناوين من موظفى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، كان يقتنع بأننى قد ذهبت وراء الشمس فعلًا، وأننى لن أعود يومًا من هناك، سواء إلى جهاز التنظيم والإدارة، أو إلى الحياة كلها!.

كانت هذه الحبسة بسجن القناطر الخيرية، من الحبسات السيئة من زوايا عديدة، عرضتها فى الجزء الثانى من هذه الذكريات، ولعل أسوأ ما فيها أنها قد قطعت لدى الشك باليقين فيما يتعلق بالأفراد المتصدرين للعمل الشيوعى والقيادات التنظيمية للمنظمات السرية، فلم يعد لدىَّ أية ثقة فى قدراتهم السياسية، ولا طاقة تحملهم الإنسانية، ولا فى مهاراتهم التنظيمية والقيادية.

لقد كانت تلك الحبسة، هى الحد الفاصل والنهائى بين طموحاتى فى عمل تنظيمى يعيد للحركة الشيوعية المصرية دورها القيادى، كما شاهدت وشاركت منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٧، وبين قناعة جديدة تشكلت لدىَّ بأن مجال عملى الحقيقى الآن، قد انتقل إلى المحفل العلمى والجهد الفكرى، أقدم فيه ما قد يعين الراغبين فى النضال الميدانى بكل صوره وأشكاله.

بعد أقل ما يزيد عن شهر مضى فى السجن (٢١/ ١ إلى ٤/ ٣/ ١٩٨٥) جاء قرار النيابة بالإفراج عنى على ذمة المحضر رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٥، وعدت إلى العمل

بالجهاز مرة أخرى (وثيقة رقم ١٣) وسط مشاعر مختلطة، فبعض الموظفين أصبح أكثر خوفًا من الاقتراب منى، وبعضهم الآخر كانت مشاعره مضطربة بين الخوف والإعجاب، وبعضهم الآخر كان معاديًا ومدفوعًا بكل ما صاحب الحملة الإعلامية أثناء القبض علىَّ وترسيخ مفهوم «الموظف الشيوعى».

الوحيد الذى لم تتغير مشاعره إزائى على الإطلاق كان الأستاذ «أحمد كمال فهمى» فظل معتزًا وفخورًا بى، وظللت أعمل ضمن طاقم مكتبه ـ إن لم يكن أهم أعضاء مكتبه ـ برغم التحذيرات الصريحة أحيانًا والمبطنة أحيانًا أخرى التى كانت تأتيه من زملائه وكلاء الجهاز، ومن الوكيل الأول للجهاز والمشرف على إدارة الأمن (د. حسين رمزى كاظم).

وجاءت اللحظة التى أثبت فيها «الأستاذ كمال فهمى» لنفسه وللآخرين بُعدَ نظره، وصواب موقفه، ومتانة اختياره لشخصى.

حكاية النشرة الإحصائية .. قصة تتحدى البيروقراطية

ففى أوائل شهر يونيو من ذلك العام (١٩٨٥) كانت قد حدثت حركة ترقيات واسعة داخل الجهاز، وبمقتضاها جرى ترفيع بعض شاغلى وظائف الدرجة الأولى إلى وظيفة «كبير باحثين بدرجة مدير عام»، ورغبة من «كمال فهمى» فى الاستفادة من إحداهن، أعد مذكرة إلى الوزير، يحيطه علمًا، بأن مركز المعلومات بصدد إصدار «نشرة إحصائية» تتضمن خلاصة نتائج الدراسات الإحصائية التى تقوم به بعض الإدارات داخل مركز المعلومات، عن الأوضاع الوظيفية والعمالة الحكومية وسوف يتم توزيعها على المراكز البحثية وبعض الجامعات بالإضافة إلى بعض المسئولين والوزراء، ووافق الوزير على الفكرة، وقيدها بضرورة إصدار العدد الأول منها خلال فترة معينة لا تتجاوز شهرين على الأكثر.

أناط الرجل مسئولية هذا العمل إلى السيدة «كبير الباحثين»، وخلال أكثر من شهرين لم يجد الرجل شيئًا من المادة العلمية ولا التجهيزات الفنية للمجلة، وزاد عليها أن السيدة المذكورة قد أرسلت إليه مذكرة تطلب فيها الحصول على إجازة سنوية لمدة خمسة عشرة يومًا، للقيام برحلة إلى المصيف فى الأسكندرية.

أسقط الرجل فى يديه، وكان قد علق عليها آمالًا كبارًا، وإزاء المماطلة من ناحية، ومن ناحية أخرى المعوقات الخفية التى يضعها مدير عام الإحصاء الوظيفى، وسارق مشروع «بنك المعلومات الإدارية»، الذى اعتبر أن إصدار مثل تلك النشرة هو سحب البساط من تحت رجليه، وتسليط الضوء على مناطق عمل أخرى فى مركز المعلومات، خاصة وقد اعتبر نفسه لسنوات كاتم أسرار وخزائن البيانات والمعلومات الإحصائية بالجهاز.

فإذا بالرجل يستدعينى صباح اليوم نفسه الذى وافق فيه على منح السيدة المكلفة بإصدار النشرة بالسفر فى إجازة للمصيف، وهو يكاد ينفجر غيظًا وإحساسًا بأن هناك من يتلاعب به، وبادرنى بالسؤال:

– تقدر يا عبد الخالق، تصدر النشرة الإحصائية؟

وجدتنى مأخوذًا بالمفاجأة من ناحية، ومستشعرًا حرج الموقف من ناحية أخرى، ومترددًا بسبب سوء الظن من ناحية ثالثة، أتلعثم قليلًا، ثم أردد:

– نعم .. نعم.

ثم التقطت أنفاسى قليلًا، بعد أن لاحظت الارتياح الذى بدا على علامات وجهه، ولكنه بادرنى بالسؤال:

– تقدر تصدر العدد فى مدة أد أيه؟

أجبت:

- فى مدة أسبوعين، كويس؟

أخذ نفسًا عميقًا ثم قال:

- تقدر تأخذ ثلاثة من الباحثين المخصصين لهذا العمل من قبل، ومن الآن أنت المسئول عنهم. موافق؟

أجبت:

- نعم.

وقد كان.

فى أقل من أسبوعين كنت قد أعددت تصورًا كاملًا حول هذه «النشرة الإحصائية» التى اعتبرتها فرصة ذهبية لتقديم خدمة غير مسبوقة للباحثين الأكاديميين حول أخطبوط الإدارة الحكومية، وكذلك للمعارضة السياسية فى البلاد، التى لا تعرف الكثير عن الموظفين وعالمهم، إلا من خلال التصورات المسبقة، البعيدة كثيرًا عن الواقع، كما أنها الوسيلة الفعالة لإخراج خزائن البيانات الإحصائية عن الجهاز الحكومى وشركات القطاع العام إلى الملأ والمهتمين من السياسيين ودوائر البحوث، لقد اعتبرتها فرصة ثمينة لتقديم ما تتعمد البيروقراطية المصرية إخفاءه عن المجتمع المصرى، وهو ما كنت أنا شخصيًّا أجهله قبل عملى فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وصدر العدد الأول فى أكتوبر من العام ذاته (١٩٨٥)، وبعد أقل من ثلاثة أشهر أخرى صدر العدد الثانى منها، وأرسلت أعدادها إلى مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية، ومكتبات الجامعات والكليات المتخصصة (الاقتصاد ـ التجارة ـ الآداب ... إلخ)، وإذا بسيل من خطابات أبرز المفكرين والمتخصصين تنهال علينا،

محبذة لهذا الإصدار، ومقدمة النصح والنقد، ومهنئة بالعقل الكامن خلف إصدارها. وكان من أبرز من خاطبونا، د. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ود. جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ود. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد، ود. إبراهيم العيسوى أستاذ الاقتصاد بالمعهد القومى للتخطيط، ود. شبل بدران أستاذ التربية بجامعة طنطا والدكاترة «على السلمى» أستاذ الإدارة العامة ووزير التنمية الإدارية الأسبق و«محيى الدين الغريب» نائب رئيس هيئة الاستثمار، و«حسين عبد العزيز» وكيل كلية الاقتصاد لشئون الدراسات العليا، و«فوزى حليم رزق» وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية، والأستاذ جلال عيسى الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للصحافة.

كما تدفقت المكاتبات من المكتبات الجامعية وبعض القيادات الإدارية بالدولة تشكر وتطالب بضرورة انتظام هذه النشرة وتطويرها. وكان كل خطاب من هذا النوع يشد من عضد كمال الدين فهمى أمام الرئاسة الجديدة للجهاز (د. حسين رمزى كاظم) الذى لم يكن كمال فهمى يرتاح لقيادته باعتباره من العسكريين (وثيقة رقم ١٣).

وعبر النقد والتصحيح ثم ردنا على تلك الخطابات، خلقت حالة من التواصل العلمى فريدة من نوعها ـ على حد علمى ـ بين منظمة حكومية مصرية وبين الأوساط العلمية والأكاديمية. (مجموعة وثائق رقم ١٤).

وكان من المقدر لو استمر إصدار هذه النشرة على هذا النهج (حيث توقفت بعد صدور العدد السادس ومغادرتى لمركز المعلومات) أن تحقق تواصلًا فريدًا بين الوسطين الإدارى والأكاديمى.

لم يملك رئيس الجهاز فى شهر فبراير عام ١٩٨٧ وبعد صدور العدد الرابع (يوليو ١٩٨٦) ورجع الصدى الذى حققه فى عدة أوساط؛ من أن يرسل خطاب شكر إلىَّ، وإلى أفراد مجموعة العمل المعاونة التى ساعدتنى فى إصدار هذه النشرة. (وثيقة رقم ١٥).

التبرع لسداد ديون مصر

كان الرئيس الجديد للجمهورية (حسنى مبارك) قد نجح فى خداع قوى وتيارات سياسية عديدة، وفى مقدمتهم «حزب التجمع» وبعض المنضوين تحت راياته؛ فأخذ بعض قياداتهم يتحدثون عن «القيادة السياسية» و«مؤسسة الرئاسة» باعتبارها قوة محايدة فى الصراع الاجتماعى والسياسى الجارى فى البلاد بين قوى المعارضة التى اصطفت معظمها فى مواجهة سياسات الرئيس السابق «أنور السادات»، وجماعات المصالح المرتبطة به وبسياساته تلك، فأخذوا يروجون «لمبارك» حتى وصل الحال ببعضهم إلى تبنى مقولة «مبارك» الكاذبة بأن «كامب ديفيد قد ماتت».

ووسط هذا الخداع المتبادل بين الطرفين، شهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٥، دعوة من الرئيس «حسنى مبارك» للمواطنين المصريين للتبرع من أجل سداد ديون مصر، وكان المعنى بالقطع أن يتحمل هذا العبء الفقراء ومحدودى الدخل، فبدأت حمى حملة كاذبة فى المنظمات الحكومية كافة وشركات القطاع العام والبنوك الحكومية وغيرها من أجل استقطاع جزء من أجور ومرتبات العاملين فيها «للتبرع» لسداد ديون مصر.

وتبارى رؤساء هذه الوحدات الإدارية من أجل جمع أكبر كمية من الأموال، ليظهروا بها كفاءة ربما تساعدهم فى الصعود وتسلق مناصب أكبر فى المستقبل. وهكذا بدأ الخصم الإجبارى من الراتب الشهرى للموظفين، وكان من الممكن قبول هذه الدعوة والتعاون معها، لولا أن الموضوع برمته كان خديعة مارسها المسئولون والمستفيدون من تلك الديون على الفقراء وبسطاء الناس.

وبهذا وجدت نفسى مرة أخرى فى آتون معركة جديدة داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، حيث تقدمت بمذكرة إلى رئيس الجهاز، أطالب فيها بوقف الخصم

من مرتبى فورًا، لأننى كما كتبت فيها لم أكن مسئولًا عن هذه الديون ولم أُستشر فى جلبها. (وثيقة رقم ١٦).

وكان لهذه المذكرة ردود أفعال عنيفة، سواء من رئيس الجهاز الذى (كظم) غيظه وصمت، أو بين الموظفين الذين اعتبروها جرأة من شخص مجنون!.

حَمى الأستاذ «كمال فهمى» ظهرى من ضربات كانت توجه إلىَّ دون أن أعرف، بعضها من بعض قيادات الجهاز ورئيسه الذى استفزه موقفى الشجاع، وبعضها الآخر للأسف من بعض الزملاء والموظفين الذين ما فتئوا يكررون المحاولة تلو الأخرى لدى الرجل للدس علىَّ والوقيعة بينى وبينه.

لم يتردد لحظة فى الدفاع، ولم يقل يومًا «هذا الشاب الشيوعى سوف يسبب لى المشاكل»، ولعل هذا الرجل ـ وما زال ـ يمثل نموذجًا قياديًّا فريدًا، لم يتكرر أبدًا فى حياتى.

وبإحالة الأستاذ «أحمد كمال الدين فهمى» إلى التقاعد ـ لبلوغه السن القانونية ـ فى التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٨٧ تبدأ صفحة جديدة وبائسة فى مسيرة حياتى الوظيفية، تجاوزتها بالنجاح المجتمعى الذى تمكنت من تحقيقه منذ أوائل عام ١٩٩٢، حينما فتحت جريدة «الوفد» و(أيمن نور) صفحاتها وعقلها إلى كتاباتى التى دشنت مرحلة نوعية مختلفة تمامًا فى حياتى كلها.

ووسط هذا الخضم من الصراعات الوظيفية الضيقة، وجدت نفسى فجر الخامس من أغسطس، أمسك بالقلم لأكتب عن حبى الضائع وعن مشاعرى التى ما زالت حية ونابضة:

«معذرة ..

لم أعد أملك لنفسى سوى المعذرة .. الاعتذار .. والعذر.

بوابات القلب المجروح .. النازف أبدًا.

لم أعد أتذكر، كم هى سنين العذابات والشكوى.

هل هى بعمر وجودى فى هذا العالم ،

أم تتجاوزه إلى عمر العالم فى قلبى.

أعشق، أحب، أتألم .. إذًا فإنا موجود بلا وجود.

ضالّ أحيانًا، راسٍ شراع غربتى على شاطئ بلا نهاية.

أعذرينى ..

أحببتك، نعم.

بل إنى تعبدتك، فما ذنبى، وما سلواى.

أشقى بهذا الحب، وربما تشقين.

لكن ما ذنبى، إذا كنت قد اخترت،

وكان اختيارك هو اللاختبار.

فتاة عادية أنت .. بسيطة

تحمل كبرياء العالم ،

وتحمل أيضًا انكسار جنسها.

انسحاق امرأة، بلا رجل.

أتأملك، مرة، مرتين، ربما أكثر.

لعلنى ألمح فى ملامحك الرقيقة، كلمة انزوت خجلًا عن الشفاه.

توارت فى ركن عينيك الواسعتين الداعيتين.

الآن، نبدو كخصمين، عنيدين.

كنت أنت البادئة.

ولم أملك لنفسى سوى الخصام

فليكن ..

فليكن ..

فليكن.

□ □ □